الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université Chahid Hamma l'akhdar El Oued

بحث بعنوان:

عنوان المداخلة: أزمة القيم في المواقف الحقوقية من مأساة غزة

بقلم

أ.د. بشير بوساحة

قسم – أصول الدين – كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي (الجزائر)

bousaha-bachir@univ-eloued.dz

بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: عصر الأزمات ــ جدلية الانهيار وفرص التحول،
أيام: 28/ 10/ 2025 الى 01 / 11/ 2025م– جامعة المنستير ــ سوسة ــ تونس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على أزمة القيم في المواقف الحقوقية الدولية من مأساة غزة منذ السابع من أكتوبر 2023م. بوصفها اختبارا أخلاقيا وإنسانيا للمنظومة الحقوقية العالمية. فقد كشفت الأحداث عن ازدواجية المعايير، وتسييس الخطاب الحقوقي، وانهيار الأسس الأخلاقية التي قامت عليها منظومة حقوق الإنسان الحديثة. وتسعى هذه الدراسة لتحديد مظاهر الأزمة وجذورها الفكرية وأبعادها القيمية، وتقترح رؤية إصلاحية تقوم على العدالة الكونية وتكامل المرجعيات الحضارية في بناء الخطاب الحقوقي الإنساني.

الكلمات المفتاحية: أزمة القيم، الخطاب الحقوقي، غزة، العدالة، الازدواجية، الإنسانية.

المقدمة:

تُعدّ مأساة غزة واحدة من أبرز الأحداث الإنسانية والسياسية في العصر الحديث، وشكل اختبارا أخلاقيا وإنسانيا للمنظومة الحقوقية العالمية. هذه المأساة كشفت عن حجم التناقض بين الشعارات الحقوقية التي ترفعها المنظمات الدولية والقوى الغربية، وبين الممارسات الفعلية على الأرض. فبينما تتغنّى المنظومة الحقوقية العالمية بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، نجدها تتخاذل أو تصمت أمام الإبادة الجماعية والجرائم الممنهجة ضد المدنيين في غزة. هذه الازدواجية ليست مجرد خللٍ في الممارسة، بل تُعبّر عن أزمة قيم حضارية عميقة تمسّ جوهر الخطاب الحقوقي الحديث.

هذا الخطاب الذي تعود بداياته إلى التحولات الفكرية والسياسية التي عرفها الغرب منذ عصر النهضة (في القرنين 15–16م)، وتبلورت مع عصر الأنوار (في القرنين 17–18م)، حيث بدأ الإنسان يُنظر إليه بوصفه مركزًا للكون وموضوعًا للكرامة والحرية. وبعد الحربين العالميتين، ومع تأسيس الأمم المتحدة سنة 1945، تم إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)كوثيقة مرجعية عالمية تُعبّر عن نضج الخطاب الحقوقي، وتوسعه خارج إطار العالم الغربي. وأصبح يرفع شعارات: الحق في الحياة، وحرية التعبير، حق الشعوب في تقرير مصيرها، حماية المدنيين في النزاعات. ويزعم أنه ذو طابع كوني يتسم بحياد أخلاقي.

ورغم أن الخطاب الحقوقي العالمي يقوم على مبادئ أهمها: العدالة والكرامة الانسانية والمساواة، إلا أن الموقف الدولي من أحداث غزة منذ 7 أكتوبر 2023م، كشف عن تناقضات واضحة وانحيازات كبيرة، أثارت تساؤلات حول مدى مصداقية المنظومة الحقوقية الدولية، وأظهر عمق الأزمة التي تعيشها، من هنا تطرح الإشكالية الآتية:

كيف تجلت أزمة القيم في الخطاب الحقوقي العالمي تجاه المأساة الانسانية في غزة خلال طوفان الاقصى؟

أهداف الدراسة:

- تحليل طبيعة الخطاب الحقوقي العالمي وأسسه القيمية.

- دراسة مواقف المؤسسات الحقوقية الدولية من العدوان على غزة.
- رصد مظاهر الازدواجية والتناقض في الخطاب الحقوقي.
- ابراز أبعاد الازمة القيمية وانعكاساتها على صورة العدالة الدولية.
- تقديم مقترحات لرؤية نقدية لإصلاح المنظومة الحقوقية على أسس أكثر انسانية وتوازنا.

المنهج:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي: لوصف تطورات الأحداث وموقف الفاعلين الحقوقيين. وتعتمد كذلك على المنهج التحليلي النقدي: لتحليل النصوص والتصريحات والتقارير الحقوقية. وتعتمد أيضا على المنهج المقارن: لمقارنة المواقف الحقوقية تجاه غزة بمواقف أخرى تجاه (أوكرانيا ودول أخرى).

أولا: مأساة غزة في المنظور العالمي

1. عرض موجز لأحداث 7 أكتوبر 2023م إلى غاية 7 أكتوبر 2025م.

ارتكب الاحتلال الاسرائيلي خلال هذه الفترة في قطاع غزة مجازر دموية أدت إلى استشهاد وفقدان 73 ألفا و731 إنسانا، بينهم أكثر من 20 ألف طفل و12 ألفا و500 امرأة، إضافة إلى إبادة ومسح 2700 أسرة بالكامل من السجل المدني، وقتل 1670 من الطواقم الطبية، وأكثر من 250 صحفيا، و139 رجل دفاع مدني، و173 موظف بلدية، كما أصيب أكثر من 162 ألف جريح، بينهم آلاف حالات البتر، والشلل، وفقدان البصر.

كما مسح الاحتلال البنى التحتية مسحا كاملا في قطاع غزة، فقد دمر الاحتلال 38 مستشفى و833 مسجدا و163 مؤسسة تعليمية كليا، وتدمير آلاف المؤسسات بشكل بليغ، وفرض سياسة تجويع ممنهجة عبر حصار شامل ضد السكان المدنيين، ومنع دخول مئات الآلاف من شاحنات الغذاء والمساعدات، مسببا كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان، بينهم أكثر من مليون طفل أصبحوا على حافة الموت جوعا.

وتنفذ قوات الاحتلال جريمة تهجير قسري ممنهجة بحق شعبنا الفلسطيني، وخاصة في هذه الأيام في مدينة غزة وشمال القطاع، في خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي، ما يجعلها جريمة حرب موصوفة، وجريمة ضد الإنسانية تستوجب الملاحقة الدولية.[1]

كل ذلك جعل ديمتري دلياني، عضو المجلس الثوري والمتحدث باسم تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، يقول أن: "الإبادة الإسرائيلية في غزة تجاوزت حدود المأساة كونها مشروعًا استعمارياً مصمماً أساساً للتطهير العرقي، تديره دولة الاحتلال بعقلية استعمارية نابعة من ايديولوجية تستهدف الوجود الفلسطيني في جوهره. وأوضح أنّ تدمير ثمانين في المئة من بنية غزة التحتية، وذبح أكثر من سبعةٍ وستين ألف إنسان، وفرض النزوح القسري المتكرر على أكثر من 90% من السكان، بحسب تقارير الأمم المتحدة الصادرة في أوت 2025م، يعكس النية المبيّتة الاسرائيلية لاجتثاث المجتمع الفلسطيني وتحويل الأرض إلى مساحة خالية من الحياة. وأضاف دلياني أنّ ما ارتكبه الكيان الإسرائيلي خلال عامين من حرب الابادة والحصار المستمر حتى بعد وقف العمليات العسكرية، يُشكّل أكبر كارثة إنسانية وبيئية يشهدها العالم الحديث، مستندًا إلى دراسة جامعة كوين ماري في لندن حول «الآثار البيئية للحروب» التي بيّنت أنّ الأيام المئة والعشرين الأولى من حرب الإبادة الاسرائيلية على غزة أسفرت عن انبعاث ما بين 420 ألفًا و652 ألف طن من الكربون، وهو ما يفوق الانبعاثات السنوية في ستٍ وعشرين دولة. كما أشار إلى تأكيد الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تدمير أكثر من مئتي ألف مبنى، في وقتٍ قَدّرت فيه تقارير البنك الدولي أنّ إعادة الإعمار ستُخلّف نحو ستين مليون طن إضافية من الانبعاثات السامة. وختم دلياني بأنّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا قدّرت الخسائر الاقتصادية في غزة بثلاثةٍ وخمسين مليار دولار، مؤكدًا أنّ ما يتعرض له شعبنا شكّل تحوّل بنيوي في الضمير الإنساني، حيث أصبحت العدالة الدولية مفهوماً غائباً أمام مشهد الإبادة الاسرائيلية المستمرة بحق الإنسان الفلسطيني[2].

2. موقف الأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان والمنظمات الحقوقية الدولية.

[1] ـ عزت الرشق، عامان من حرب الإبادة.. غزة المستعصية على الانكسار تعمّق عزلة الاحتلال وتكشف خطره على الإقليم، موقع الجزيرة الإخبارية: https://www.aljazeera.net/ ، يوم: 2025/10/09م.

[2] ـ ديمتري دلياني: الإبادة الإسرائيلية في غزة اعادت تعريف القيم الإنسانية وكشفت انهيار العدالة الدولية، موقع بركة: https://barakanews.dz/. يوم 2025/10/12.

يعد ميثاق الأمم المتحدة ثمرة من ثمار التطور المعاصر للقانون الدولي، ومما جاء فيه مبدأ تحريم الحرب العدوانية، الذي أفضى إلى إلغاء حق الدولة في شن الحرب، واختفاء حق المنتصر الذي لا تحده حدود، والغاء نظام الفتح والضم واللحاق القسري ونظام الغرامات وغيرها من الأساليب الاستعمارية التي سيطرت على اتجاهات القانون الدولي التقليدي، وهي تلك الاتجاهات التي ما يزال الكيان الاسرائيلي يتشبث بها سواء على الصعيد النظري أو في المجالات التطبيقية. وظل الكيان الاسرائيلي يتمسك باعتبار الحرب وسيلة لتحقيق مكاسب إقليمية.[3]

ورغم ما جاء في بنود القانون الدولي إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ومع كل الوحشية التي مارسها منذ 1948 إلى ما نشاهده مؤخرا في غزة، فهو محميّ من المساءلة، ويمتلك الغطاء السياسي من الإدارة الأميركية ليُكمل جرائمه وليوسعها، ولم تكتفِ أمريكا بإرسال ذخائر القتل وأدواته، بل هي تدافع عن جرائمه في كل جلسة لمجلس الأمن، تعقد للمطالبة بوقف حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. فعدة مشاريع قرار قُدمت أمام دول مجلس الأمن لوقف الحرب، وأجهضته الولايات المتحدة بالفيتو وهي:

- 18أكتوبر/تشرين الأول 2023، مشروع قرار أولي حول الوضع في غزة خلال الأسابيع الأولى للحرب.
- وفي 8 ديسمبر/كانون الأول 2023 دعوة إلى وقف إنساني فوري لإطلاق النار في غزة.
- وفي 20 فبراير/شباط 2024 مسودة تطالب بوقف إنساني ووقف إطلاق نار فوري.
- وفي 20 نوفمبر/شباط 2024 مسودة تطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار. كلها استخدمت فيها الولايات المتحدة ممثلة بإدارة بايدن حق النقض.
- وفي 4 يونيو/حزيران 2025 قُدم مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري ودائم، ورفع القيود عن المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح الأسرى.

[3] ـ عبد الحسين شعبان، الانسان هو الأصل ـ مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2002، ص39.

- وكذلك في 18 سبتمبر/أيلول 2025 كان مشروع قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية، وإطلاق سراح الرهائن، ورفع ممثلو الولايات المتحدة أيديهم بالفيتو، في عهد ترامب.

وعليه أصبح مجلس الأمن، الذي من المفترض أنه متكفل بالأمن والسلم الدوليين، يوفر الغطاء للاستمرار بالجريمة والإبادة والإفلات من العقاب، لمجرم أدانته لجان الأمم المتحدة بعد ثبوت مسؤوليته المباشرة عن استشهاد وفقدان أكثر من 70 ألف فلسطيني، بينهم نحو 20 ألف طفل.[4]

ومن المرجح أن تتدهور فاعلية الأمم المتحدة أكثر فأكثر مع تزايد حدة الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، واستمرار عجز دول العالم عن تشكيل صوت أخلاقي متجاوز للاستقطاب، يُعلي من المصالح الكلية للبشرية. الأمر الذي سيؤدي إلى انكماش دور الأمم المتحدة إلى ما يُشبه فاعل معني بالعمل الإنساني فحسب. خاصة في ظل أزمة التمويل الحادة التي تواجهها الأمم المتحدة، وارتهانها بالإرادة السياسية لحكومات الدول الأعضاء النافذة، وفي ظل تنامي الاضطرابات الجيو-سياسية وصعود شعبية التيارات اليمينية والشعبوية في الغرب، الأمر الذي يُرجح تزايد اتساع الفجوة بين قيم حقوق الإنسان وواقع تطبيقها المتأزم[5].

ثانيا: أزمة القيم في الخطاب الحقوقي العالمي (المظاهر والآثار)

القيم هي المقاييس والمعايير الضابطة، التي نحكم بها على الأفكار والسلوك والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية، وهي تتميز بالثبات والدوام. وذكر طه عبد الرحمن أن هذا المعنى يجمع بين استحقاقين: استحقاق التوجيه، واستحقاق التطبيق، ووجد أن لفظ "المثل" أو "المثل العليا" تقوم مقام القيمة أو القيم.[6] وعليه فالقيم الحقوقية هي المبادئ التي تقوم عليها منظومة حقوق الإنسان، والمتعارف عليه أنها: الكرامة الانسانية، المساواة، الحرية، العدالة، والمسؤولية. هذه القيم يُفترض أنها عالمية وغير قابلة للتجزئة. لكنها أمام أحداث غزة فقدت مصداقيتها، وأظهرت

---

[4] ـ عزت الرشق، عامان من حرب الإبادة.. غزة المستعصية على الانكسار تعمّق عزلة الاحتلال وتكشف خطره على الإقليم، موقع الجزيرة الإخبارية: https://www.aljazeera.net/ ، يوم: 2025/10/09م.

[5] أولويات الحركة الحقوقية في منطقة متأزمة وفي ظل نظام دولي متداعي، 2-5-2024، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،

[6] ـ طه عبد الرحمان، تعددية القيم، ط1، 2001، المطبعة الوطنية، مراكش، ص11.

التناقض بين المبادئ المعلنة (كالحرية والعدالة وحقوق الانسان) والممارسات الفعلية عند التطبيق. وبيّنت جليا أن المنظومة الحقوقية الدولية إنتقائية ومزدوجة المعايير، وهو ما كشف انهيار الأساس الأخلاقي الذي يُفترض أن يقوم عليه الخطاب الحقوقي العالمي.

1. الجذور الفكرية للأزمة:

ترجع الجذور الفكرية لهذه الأزمة في القيم الحقوقية، إلى الأساس الغربي الفردي لحقوق الإنسان والذي قام من البداية منفصلا عن منظومة القيم الأخلاقية والروحية والانسانية الشاملة. فالتناقض في المواقف يرتبط بجذور فكرية تعود إلى نزعة المركزية الغربية التي تقوم على أن الغرب هو المحور المهم في مقابل تهميش بقية الشعوب والأمم، ومع حضور الإرث الاستعماري الغربي، حيث يُنظر إلى الضحايا في جنوب العالم بمنطق "الآخر الأدنى". هذا ما يفسر قبول المجتمعات الغربية بانتهاكات حقوقية في غزة لا يمكن تصورها في أوروبا. حيث تُقام الدنيا لأجل مقتل مواطن أوربي واحد، بينما يتم التعاطي بمواقف باردة أو استعمال أسلوب المغالطات عند موت الآلاف من الغزيين.

وتنطلق الأنظمة الغربية من كونها الوحيدة التي تتميز بالحضارة، والنموذج الغربي هو من يجب أن يعمّم ويسود باقي المجتمعات، ومن رفض هذا النموذج فإنه يصنّف إرهابيا ومتوحشا، وأنه ضد الحضارة، ويجب محاربته لأجل ذلك، ولهذا فإنها تساند كل دولة احتلالية تتبنى النموذج السياسي والاقتصادي الغربي وتدعمها بالمال والسلاح للقضاء على كل من يخالف هذا النموذج الحضاري، حتى وإن عملت على إبادة شعب ينتمي لتلك المجتمعات المتوحشة، ولذلك نرى زعيم أكبر عصابة إجرامية (حكومة إسرائيل) تتصف بهذا "النموذج الحضاري"، كيف يتم استقباله في الكونغرس الأمريكي بالتصفيق رغم تخريبه لبلد وقيامه بإبادة شعبه، لكنّه يمثل قيم الغرب وحضارتهم، فالمعايير الغربية والقيم التابعة لها لا تنظر إلى القضايا الإنسانية في المجتمعات الشرقية والإفريقية وتزنها بمعيار الحق والباطل والخير والشر، وإنما بمعيار "التوحش" و"التحضر" إزاء النموذج الغربي.[7]

[7] ـ محمد أحميمد، حرب غزة وسؤال القيم، مجلة التنوير، https://atanwir.com/archives/5937، يوم: 2025/01/19م.

ولذلك ظهر جليا غياب العدالة الكونية لصالح الهيمنة الغربية، فأصبحت القيم الحقوقية جزءاً من مشروع سياسي وليست جزء من منظومة أخلاقية.

2. مظاهر أزمة القيم في الخطاب الحقوقي العالمي

تظهر أزمة القيم في الخطاب الحقوقي من خلال المواقف الحقوقية للمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الانسان، وتشكلت في مظاهرة عدة أهمها: الصمت، التبرير، التجاهل، التلاعب بالمصطلحات، التناقض بين المبادئ المعلنة والممارسات الواقعية ويمكن تفصيل هذه المواقف كما يلي:

1. ازدواجية المعايير في الخطاب الحقوقي بين الحق في الدفاع على النفس والحق في الحياة

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة على أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية"، مما يضع الحق في الحياة في صلب الحقوق الأساسية. لكن هذا الحق يقابله حق آخر معترف به في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية وهو الحق في الدفاع عن النفس عند التعرض لخطر يهدد الحياة. وهنا تظهر ازدواجية المعايير في المواقف الحقوقية أثناء الصراعات الدولية، فنجد تأييداً واسعاً لحق الدول في "الدفاع عن النفس" باستخدام القوة المميتة، كالتأييد الغربي الذي يحظى به الكيان الإسرائيلي، بينما يتم انتقاد دول أخرى تمارس نفس الحق في سياقات مماثلة، كدفاع الفلسطينيين عن أراضيهم ومقدساتهم. فالعدوان الإسرائيلي يُعتبر دفاعاً مشروعاً عن النفس، بينما تصنف المقاومة الفلسطينية كعدوان أو انتهاك للحق في الحياة.

ب. المهادنة والانتقائية في تطبيق القيم

تعمل المنظومة الحقوقية الدولية بكل قوة للدفاع على حقوق الانسان الغربية مثلما يحدث في أوكرانيا، لكنها في نفس الوقت تتجاهل أو تبرر الانتهاكات الصارخة في غزة. وهذا يدل على أن الانسان في الخطاب الحقوقي العالمي ليس له قيمة مطلقة كما يدعي، بل هذه الحقوق مرتبطة بالهوية والانتماء العرقي والمصالح السياسية.

وجدير بالذكر أن التاريخ لن يكون محايدا تجاه من اختاروا الصمت المتواطئ أو اتخذوا مواقف مهادنة خوفا من خسارة نفوذ أو مصالح آنية. إن الدول والقيادات التي آثرت مصلحتها الضيقة على دماء الأبرياء ستكتشف لاحقا أن الذاكرة الإنسانية لا تموت، وأن رهانها على نسيان المجازر كان رهانا خاسرا. لقد خسر هؤلاء رهان الأخلاق والإنسانية، وسيسجل التاريخ أنهم كانوا طرفا في التواطؤ، ولو بالصمت.[8]

ج. الازدواجية في المواقف الدولية وسياسة الكيل بمكيالين

تُظهر المقارنة بين الموقف الغربي من الحرب في أوكرانيا والموقف من مأساة غزة تباينًا صارخًا:

ففي أوكرانيا: تبنّت القوى الغربية خطابًا يقوم على الحق في المقاومة والدفاع عن النفس.

وفي غزة: وُصف الدفاع الفلسطيني ومقاومة الاحتلال بأنه إرهاب، بينما مُنح الاحتلال اليهودي حق "الدفاع الذاتي" رغم ممارساته العدوانية.

أي أنه في نفس الوقت الذي تُعد فيه مقاومة أوكرانيا بطولة، يتم فيه تجريم المقاومة الفلسطينية واتهامها بالإرهاب. فهل من حق الشعب الاكراني الدفاع عن نفسه، مع الاعتراف بإنسانيته، بينما لا يحق للشعب الفلسطيني أن يُدافع عن نفسه وعن أرضه ومقدساته، ولا يُعترف له بالإنسانية وحقوقها؟

إنّ هذا الانفصام في المعايير يُجسّد انهيارا كبيرا في الاتساق القيمي داخل المنظومة الحقوقية. ويزيد من تراجع مصداقية الخطاب الغربي في مجال حقوق الإنسان بسبب ما يمارسه من انحياز وانتقائية. أين يتم تضخيم الانتهاكات في مناطق معينة، ويتم التعتيم على جرائم موثّقة في مناطق أخرى. وبهذا "دقت حرب غزة آخر مسمار في نعش النظام العالمي الغربي وشاهدة على سقوطه الكامل قيميا وأخلاقيا. العالم يحتاج إلى هزة فكرية وسياسية تعيد للبشرية عقلها وقيمها الأخلاقية وفضائلها الاجتماعية التي فقدتها منذ سيطرت الفلسفة النفعية على تفكيرها وحرفت سلوكها.[9]

---

[8] ـ بوسته مسعود، من الجزيرة إلى لولا دا سيلفا.. انتصار الضمير في غزة، **موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/، يوم: 2025/10/14م.**

[9] ـ محمد أحميمد، حرب غزة وسؤال القيم، مرجع سابق.

د.تسييس الخطاب الحقوقي وتغليب المصالح الأمنية والاقتصادية

ويظهر ذلك خاصة مع ضعف أداء منظمة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة، الذي يعكس خضوعها للنفوذ السياسي والمالي للدول الكبرى، مما أفقدها استقلاليتها ومصداقيتها الأخلاقية.

فقد أصبحت القيم الحقوقية أداة سياسية بيد الدول الكبرى، لتبرير موقفها أو معاقبة خصومها. فالحقوق لم تعد مبدءًا إنسانيا، بل ورقة ضغط تخضع لموازين القوى لا لمعيار العدالة. وقد أشارت عدة تقارير إلى أنّ بعض الحكومات تمارس ضغوطًا على منظماتها الحقوقية لتجنب استخدام مصطلح "جرائم حرب"فيما يخص ما يقع في غزة.

والملاحظ كذلك أن حقوق الإنسان اُستُعمِلت كأداة ضغط سياسي على الدول الضعيفة، فهي تُستخدم لتبرير التدخل أو فرض العقوبات، كما حدث في ليبيا والعراق والسودان. لكنها تُعلّق حين تمسّ حليفًا استراتيجيًا للغرب، كما هو الحال في غزة، فرغم أن العالم يرى ما يحدث فيها من إبادة جماعية تم تجميد العقوبات ضد الكيان المحتل. وهو ما صرح به أبوبكر تامبيدو، رئيس وفد الجمعية الوطنية السنغالية لدى اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي قال: "ما نشهده اليوم ليس عملية عسكرية، بل مشروع إبادة تدريجية. وما نسمعه في كثير من الأحيان في الأروقة الدبلوماسية ليس حذرًا، بل هو صمت متواطئ نابع عن حسابات سياسية"[10].

ويحدث ذلك بصمت بعض الدول وموافقة دول أخرى، وسبب ذلك أن العلاقات الاستراتيجية والعسكرية أصبحت تلعب دورًا محوريًا في تشكيل المواقف الحقوقية، إذ تُقَدِّم كثير من الدول المصلحة الاقتصادية أو الأمنية لبلادها على المبدأ الحقوقي. فقد كشفت تقارير عديدة استمرار تصدير بعض الدول الأسلحة إلى الكيان الإسرائيلي، في تغليب مفضوح للمصلحة الاقتصادية الخاصة بها، رغم التحذيرات المتكررة بأنها ستؤدي إلى انتهاك القانون الإنساني الدولي. كما أنه يتم تهديد بعض

[10] ـ أبوبكر تامبيدو، غزة: حينما تنهار القيم الإنسانية المزعومة، موقع منظمة التعاون الإسلامي: https://ar.puic.org/news/18355، يوم: 2025/10/15م.

الأنظمة بزعزعة استقرارها في الحكم، إن هي اتخذت مواقف حقوقية لا تُرضي الدول الكبرى وحُلفاءها.

وليستِ المسألة في أن هناك حقوقاً مدنية وسياسية، جماعية وفردية، وطنية وقومية، تُنتهك هنا وهناك، وأن الفارق فيها بين الغرب وغيرِه فارق في الدرجة (درجة الانتهاك ودرجة الإفصاح عنه)، إنّما المسألة في أن قضية حقوق الإنسان وقع الاستيلاء عليها، من قبل قوى دولية متنفذة، وجدت لها فائدة كبيرة في تسخير تلك المسألة في صراعها ضد أعدائها في العالم. وهكذا تم تحويلها من فكرة إنسانية نبيلة إلى إيديولوجيا سياسية مندرجة في مشروع كوني للسيطرة. وباستخدامه لهذه الإيديولوجيا، حقق الغرب هدفين بحجر واحد: تلميع صورته كمدافع عن حقوق الانسان، وتشويه صورة غيره ممن خالفه وشيطنته[11].

ه. غياب الضمير الإنساني

فالخطاب الحقوقي فقد بعده الإنساني لصالح حسابات سياسية وإعلامية. فمن مظاهر تلك الأزمة القيمية، اختزال معاناة المدنيين في أرقام وإحصاءات، بدل النظر إليهم كذوات إنسانية ذات حقوق. فالصمت العالمي أمام المجازر في غزة يُظهر أن الضمير الحقوقي لم يعد عالميا. وأن القيم الحقوقية بلا محتوى إنساني، وأنها فقدت بُعدها الأخلاقي لصالح المصالح الاقتصادية والسياسية.

وفي غياب آليات الحماية، وانتقائية الحقوق، وعدم فاعلية الشجب والاستنكار، والاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان، تتآكل القيم الإنسانية المشتركة، ويتعمق الشعور بالظلم والإحباط في عالم متواطئ.

و. تهميش المعايير القانونية الدولية

لقد ظهر بعد القرارات الصادرة بشأن غزة، المجمدة أو المهملة بفعل الفيتو الأمريكي أو الضغوط الدبلوماسية، أن منظمات دولية كالأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان مُقيدة سياسيا وفاقدة للاستقلالية، ولا يمكن لها أن تمارس الدور المنوط بها.

[11] **إيديولوجيا حقوق الإنسان، عبد الإله بلقزيز**، صحيفة الخليج، 9 سبتمبر 2024

كما أن القُيود السياسية المفروضة على القرارات الإنسانية، واستخدام أدوات الفيتو لحماية المعتدي في الحرب الأخيرة في غزة، أثبتت محدودية فعالية الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وكل تلك الممارسات تقوّض مبدأ «المسؤولية عن الحماية» الذي أُقرّ بعد 2005.

يحدث ذلك رغم أن لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة، المكلفة من مجلس حقوق الإنسان، أصدرت تقريرا في 16 سبتمبر/أيلول 2025 مكونا من 72 صفحة، خلصت فيه إلى أن إسرائيل ارتكبت أربعة من أصل خمسة أفعال محظورة وفق اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948، تشمل القتل، التسبب بأضرار جسدية أو نفسية جسيمة، فرض ظروف معيشية قاسية تهدف إلى تدمير السكان، واتخاذ تدابير لمنع الولادات[12].

ي. قصور الإعلام في تشكيل الوعي الحقوقي

الإعلام العالمي عموما والغربي خصوصا أسهم في تبرير أو تلطيف صورة الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، عبر خطاب يُجرّد الضحايا من صوتهم وصوتهم. كما لعبت وسائل الإعلام دوراً في تعزيز الازدواجية، من خلال انتقائية تغطية انتهاكات الحق في الحياة، حيث يتم تسليط الضوء على بعض الحالات وتهميش أخرى مشابهة. فيقوم الاعلام الغربي الموجه بتسليط الضوء على حالة الهلع والخوف اليهودي وركضهم نحو الملاجئ، بينما لا يتم تصوير ضحايا الهمجية اليهودية من الفلسطينيين ومأساتهم، وهو ما حدث كذلك في مختلف الغارات اليهودية من قتل للمدنيين في لبنان وسوريا وغيرها. وبذلك تمّ تشويه القيم الحقوقية وتحويلها إلى أداة للهيمنة الرمزية.

ولا يفوتنا هنا تسجيل النجاح الذي حققته قناة الجزيرة في كسر الحصار الإعلامي الذي فرضته القوى الكبرى الداعمة للاحتلال الاسرائيلي، لتؤكد بذلك أن حرية الإعلام ليست ترفا، بل أساسا لحفظ وجه الإنسانية في أحلك الظروف.

ومن الازدواجية ما نجده في سياسة الخوارزميات في وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، التي وجد فيها المستخدمين سياسة الكيل بمكيالين ماثلة امامهم، فمنصات كـــ Meta

[12] ـ عزت الرشق، عامان من حرب الإبادة.. غزة المستعصية على الانكسار تعمّق عزلة الاحتلال وتكشف خطره على الإقليم، موقع الجزيرة الإخبارية: https://www.aljazeera.net/ ، يوم: 2025/10/09م.

و YouTubeتستخدم نماذج آلية للتقاط خطاب العنف أو «المحتوى الضار». هذه النماذج مبنية على بيانات تدريب وقد تعطي نتائج متفاوتة بحسب اللغة والسياق، مما يؤدي إلى حذف أو تقييد منشورات فلسطينية تُقدّم في سياق التوثيق أو الاحتجاج. وقد أثبتت تقارير مثلHuman Rights Watch حالات إسكات واسعة للمحتوى المؤيد لفلسطين بعد أكتوبر 2023.

ومما يستخدم في الخوارزميات نظام الإبلاغ الجماعي (mass reporting) وإساءة استخدامه بحيث يمكن لجهات منسقة استغلال زرّ «الإبلاغ» لإجبار النظام على إعادة فحص أو تعليق حسابات مُستهدفة حتى قبل أن تُراجع المنصة يدوياً. وهو ما يؤدي إلى تجميد أو تقليل وصول الى الحسابات الفلسطينية. وقد أكدّ تقرير Human Rights Watch عن «قمع» محتوى يشرح أن ممارسات المراجعة والسياسات أوقفت أو قللت من وصول أصوات فلسطينية[13]. وتسجيل حالات شراء حملات دعائية لقلب صورة الأحداث (مثال تقارير عن إعلانات إسرائيلية على يوتيوب). وتوثيق شبكات «تضخيم» وحسابات مزيفة تستهدف صناعة انطباعات موضوعية لصالح الكيان المحتل.[14]

3. أثر هذه الأزمة على مصداقية المنظومة الحقوقية.

لقد تحولت المأساة الفلسطينية إلى مرآة تكشف الرياء الحقوقي العالمي. وأظهرت الأحداث أن القيم الإنسانية التي يتغنّى بها النظام العالمي الجديد، ليست سوى شعارات انتقائية تخضع للحسابات السياسية. وهكذا غدت فلسطين اختباراً حقيقيًا لمصداقية الضمير الحقوقي العالمي، الذي فشل في امتحان العدالة والإنسانية. وقد كان لكل ذلك آثاره ومنها:

أ. تأثير الأزمة على الوعي الجمعي العالمي:

إن مأساة غزة أحدثت شرخًا عميقا في الوعي الاجتماعي العالمي، إذ باتت الجماهير الشعبية أكثر إدراكًا لزيف الشعارات الغربية حول الحرية وحقوق الإنسان. وذلك بسبب انهيار الثقة في المؤسسات الدولية الحقوقية. وبالتوازي مع الحراك الشعبي العالمي، بدأت تظهر تشققات واضحة

[13] ـ هيومن رايتس ووتش، ميتا: الرقابة المنهجية على المحتوى الفلسطيني 20ديسمبر 2023، https://www.hrw.org/، أطلع عليه يوم: 2025/10/18.

[14] ـ سيلاديتيا راي، الحسابات الوهمية الإسرائيلية لحشد الدعم الأمريكي، 5 يونيو 2024، https://www.forbes.com/. اطلع عليه يوم: 2025/10/18.

في الجدار الأوروبي الصلب الداعم للرواية الإسرائيلية. فهناك عدة دول أوروبية، تجاوزت الخطاب التقليدي، وأعلنت مواقف أكثر صرامة ومطالبة بالعدالة والالتزام بالقانون الدولي. وذهبت بعض الدول مثل أيرلندا، وإسبانيا، والنرويج، وبلجيكا، وسلوفينيا إلى اتخاذ خطوات مهمة شملت الاعتراف بدولة فلسطين أو الدعوة الصريحة لوقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات.

وبعض هذه الدول أوقفت أيضا بعض الاتفاقيات التجارية أو العسكرية مع الكيان اليهودي، مما شكل ضغطا حقيقيا غير مسبوق. ومنها من رفع ضدها دعوى قضائية في محكمة العدل الدولية كجنوب إفريقيا وإيرلندا ونيكاراغوا وكولومبيا والتشيلي وكوبا والمكسيك... والأكيد أن هذه المواقف ليست رمزية فحسب، "بل هي دليل على أن الضمير الأوروبي بدأ يضغط على حكوماته لتعديل بوصلتها الأخلاقية[15].

2. تنامي التضامن الشعبي العالمي

في مقابل الصمت المطبق للحكومات، برزت موجة تضامن اجتماعي عالمية مع غزة، خصوصًا من الشعوب الغربية ذاتها، ما يعكس صراعًا داخليا في المجتمعات بين القيم الرسمية الموجهة من طرف الأنظمة الغربية واللوبيات الإسرائيلية من جهة، وبين القيم الإنسانية الأصيلة المتجذرة في الانسان من جهة أخرى، فرأينا المواقف المشرفة لإسبانيا وبلجيكا وإيرلندا والنرويج وغيرها، مواقف رافضة لحرب الكيان الإسرائيلي على غزة.

3. إعادة تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية:

أعادت مأساة غزة طرح السؤال حول العدالة، ليس كمفهوم قانوني فحسب، بل كقيمة إنسانية مرتبطة بالكرامة والحرية والمقاومة ضد الظلم. وكان ذلك نتيجة لتآكل مفهوم عالمية حقوق الانسان، وظهر بوضوح كيف أنها استخدمت في مرات عديدة في العراق وليبيا والسودان وغيرها، كسلاح لتحقيق المصالح الغربية. وهو ما فتح المجال في الأوساط الشعبية والمؤسسات غير الحكومية، لطرح ومناقشة البدائل القيمية من داخل الحضارات غير الغربية.

---

[15] ـ بوسته مسعود، من الجزيرة إلى لولا دا سيلفا.. انتصار الضمير في غزة، **موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/، يوم: 2025/10/14م.**

ثالثا: نحو رؤية إصلاحية لواقع القيم والخطاب الحقوقي

1. اعتماد العدالة الكونية كأساس مرجعي

تقوم الرؤية الإصلاحية للخطاب الحقوقي على إعادة تعريف العدالة بما يجعلها مبدأً كونيًا جامعًا، لا احتكارًا حضاريًا غربيًا. وذلك بتحرير مفهوم العدالة من المركزية الغربية، فالقيم الحقوقية الحديثة تأسست في سياق فكري مادي جعل الإنسان محور الكون بمعزل عن المرجع الأخلاقي، بينما العدالة الكونية تتأسس على المساواة الفطرية والكرامة الممنوحة لجميع البشر دون تمييز، بالاستناد إلى القيم المشتركة بين الحضارات كأساس للعدالة.

كما يجب أن تخضع هذه العدالة للبعد الإنساني الشامل وتتجاوز النظرة الضيقة المحلية، وتنتقل من العدالة القانونية لتشمل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما يضمن تكريس الحقوق للفرد والمجتمع، وعدم انحيازها للفرد على حساب الجماعة، أو لعاجل على حساب آجل، كما تعمل على التوازن بين الحقوق والواجبات، بتحمل المسؤولية الإنسانية والأخلاقية في الحفاظ على هذه الحقوق، وبذلك تحقق رؤية شمولية تستوعب الإنسانية جمعاء.

إنّ تجاوز أزمة القيم يقتضي الاعتراف بأنّ الفكر الإنساني نتاج تفاعل حضاري طويل لا يختزل في حضارة واحدة. وهو ما يشجع على الانفتاح على المشترك الإنساني، فالعدالة الكونية لا تُبنى على نفي الآخر، بل على التفاعل بين القيم الروحية والعقلية التي أفرزتها التجارب البشرية المتنوعة، بتوظيف هذه الحكمة المتراكمة عبر مختلف الحضارات. وبهذا يكون التعدد الحضاري مصدرا للإثراء لا الصراع، وبواسطته يمكن بناء خطاب حقوقي مشترك يعتمد على حوار حقيقي بين المنظومات القيمية المتنوعة، ومراجعة نقدية للتراث الحضاري الخاص مع الانفتاح على إنجازات الآخر.

ويمكن اعتماد المرجعية القرآنية كنموذج توازني لأن الإسلام قدّم تصورًا متكاملًا لحقوق الإنسان يقوم على التوحيد والعدل والكرامة، كما في قوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم"الإسراء: 70.(وهي قاعدة تأسيسية لحقوق الإنسان من حيث الأصل الإلهي للكرامة الإنسانية، وذلك إدماج **الفكر المقاصدي** في المنظور الحقوقي، ليربط بين القيم والمصالح الواقعية للإنسان.

2. نحو بديل قيمي إنساني

الحاجة اليوم ملحة للبديل القيمي، ذلك أن ما تم عولمته من قيم أساسه النظرة الفلسفية الغربية إلى الحياة، التي لا تؤمن بالتعارف والتعاون مع الشعوب الأخرى، وإنما تؤمن بالهيمنة والإقصاء، والمنافع المادية للأفراد والمصالح السياسية للدول، وخير مثال على ذلك السياسة الخارجية للبلدان الغربية والممارسات الاقتصادية والعسكرية في حق الشعوب والدول الأخرى في الجنوب والشرق، وإصدار قوانين أممية تخدم السياسة الغربية وتضر بمصالح الشعوب الأخرى؛ وخاصة الدول الضعيفة عسكريا، وكذلك إنشاء منظمات ظاهرها إنساني وباطنها القيام بتفعيل دور القوانين الغربية وفرضها على العالم، وتسهيل الطريق للسيطرة على حكومات الدول ونهب ثروات الشعوب، لقد سخروا كل شيء لخدمة مصالحهم، بالعلم والصناعة والقوة، ولذلك فإن العلم والصناعة والقوة في غياب التوجيه الأخلاقي ومنطق العقل والحكمة دمار للبشرية وللعالم[16]. فالحاجة اليوم ملحّة إلى تأسيس منظومة حقوقية قائمة على العدالة الكونية المستمدة من القيم الروحية والإنسانية الجامعة، لا من المركزية الغربية.

إن كسر الجمود الإنساني والسعي لاستعادة وتحرير القيم المشتركة، هو الذي جعل قوافل الإغاثة الشعبية تقطع أقاصي الأرض، ببحارة ومتطوعين لا يحملون سوى علم فلسطين.كما تجسد الانتصار الأعمق في الميادين والجامعات الغربية، أين شكّل الطلاب والشباب جبهة عالمية غير مسبوقة. بجمعهم توقيعات على العرائض الرافضة للجرائم اليهودية ضد المدنيين، وقادوا مظاهرات حاشدة في عواصم العالم، واعتصامات صارمة في أعرق الجامعات الأميركية والأوروبية، لم تكن مجرد احتجاجات عابرة، بل ثورة ضمير للجيل الجديد، الرافض للخضوع للخطاب الرسمي والمدافع عن القيم الإنسانية.

3. تفعيل الضمير الإنساني في العلاقات الدولية

إن الوعي الحقوقي والضغط الشعبي لكثير من الدول أظهر بعض المواقف المشرفة لحكومات غربية كإسبانيا، وموقف الجزائر في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وأخرى افريقية كجنوب افريقيا في المحكمة الدولية، فتحرك رئيس جنوب أفريقيا في لاهاي. هذه الخطوة، وإن كانت إجراء قانونيا، فإنها شكلت أكبر إدانة أخلاقية وسياسية لممارسات الاحتلال في العصر الحديث. فمجرد قبول

[16] ـ محمد أحميمد، حرب غزة وسؤال القيم، مرجع سابق.

المحكمة النظر في دعوى "الإبادة الجماعية" كان في حد ذاته انتصارا للرواية الفلسطينية، إذ أعاد تفعيل أدوات القانون الدولي التي كادت أن تتجمد بفعل السياسات الغربية الداعمة. لقد أجبر هذا التحرك الرأي العام العالمي والمؤسسات الدولية على إعادة تقييم تصرفات إسرائيل ضمن إطار القانون الدولي الصارم، بدلا من إطار "الدفاع عن النفس" المطلق الذي يوفر غطاء للجرائم[17].

وفي أميركا اللاتينية كانت بوليفيا أول دولة في القارة تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بشكل كامل ردا على العدوان، هذه الخطوة، التي جاءت بعد موقف البرازيل القوي، أكدت أن القارة الجنوبية بأسرها تتجه لتبني خطاب العدالة ضد آلة الحرب، رافضة الانصياع للضغوط الدولية، ومؤكدة أن العلاقات الدبلوماسية يجب ألا تكون ثمنا يدفع مقابل التواطؤ[18]. وهو ما مثل في حد ذاته انتصارا للعقلانية في زمن الجنون. وأثبت أنه لا يمكن تحقيق السلم والكرامة إلا بإعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية في إدارة الشأن الدولي.

4. تفعيل دور الإعلام في تشكيل الوعي الحقوقي:

للإعلام المنصف دور كبير لتجاوز مشكلة الأزمة القيمية في الخطاب الحقوقي العالمي. ويكمن هذا الدور أساسا في تشجيع الإعلام الغربي الحر، الذي يرفع أصوات أحرار العالم، والمدافعين عن القيم الحقوقية، والقضايا العادلة، بدل الاعلام الموجه الذي ساهم في تبرير أو تلطيف صورة الانتهاكات، عبر خطاب يُجرّد الضحايا من صوتهم. ذلك التوجيه الذي تمّ من خلاله تشويه القيم الحقوقية وتحويلها إلى أداة للهيمنة الرمزية.

من تلك الأدوار الاعلامية المهمة، وضع خطط لتجاوز خوارزميات وسائل التواصل والاتصال الاجتماعي، التي يتم بها التغطية عن الأوضاع في غزة وغيرها، وبذلك يمكن إيصال صورة الواقع الغزي ومأساته إلى العالم، وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الانسان، وارتكابه لجرائم حرب وخطة الإبادة الجماعية.

---

[17] ـ بوسته مسعود، من الجزيرة إلى لولا دا سيلفا.. انتصار الضمير في غزة، **موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/، يوم: 2025/10/14م.**

[18] ـ بوسته مسعود، من الجزيرة إلى لولا دا سيلفا.. انتصار الضمير في غزة، **موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/، يوم: 2025/10/14م.**

ويتطلب ذلك تخصيص مؤسسات لها ميزانيات كبيرة تستطيع القيام بحملات مدفوعة لتهيئة السرد (مثال: حملات يوتيوب مدفوعة ونقاش حول الأوضاع في غزة). وذلك لأن وجود ميزانية دعاية يُعطي ميزة لتثبيت سردية معيّنة في الخوارزميات. وبذلك يمكن التأثير على الخوارزميات التي تعطي أولوية للمحتوى الشائع (الترند) والفيديوهات القصيرة التي تُشجّع ردود فعلٍ أسرع، بدلًا من تقارير ميدانية مطوّلة، وكل ذلك يتوقف على حسن التعامل مع خوارزميات التوصية التي تفضّل المحتوى الذي يولّد تفاعلًا قويًا (تعليقات، مشاركات).

تعد هذه المفاهيم أساسا في إعادة تأسيس الخطاب الحقوقي، تدعمها بعض الآليات ومن أهمها ما يلي:

- **من القانون إلى الأخلاق:** الإصلاح المطلوب ينقل الخطاب الحقوقي من مجرد نصوص قانونية جامدة إلى منظومة قيمية تحرّكها المسؤولية الأخلاقية تجاه الإنسان، تساعد في بلورة مفاهيم مثل الرحمة، العدل، الحرية، والكرامة ضمن إطار معاصر. وربط الخطاب الحقوقي بالواقع الاجتماعي والسياسي، بعيدًا عن الخطابات المثالية أو النخبوية. وجعل الإنسان كغاية للخطاب الحقوقي لا وسيلة له، بما يخدم كرامة الإنسان وحريته.
- **توسيع مفهوم الحقوق** بحيث يشمل الحقوق الجماعية للشعوب في تقرير مصيرها، وحقوقها في المقاومة ضد الاحتلال، والحق في التنمية والبيئة الآمنة. واعتماد كرامة الإنسان كقيمة مطلقة تتجاوز الاختلافات الثقافية والدينية والتركيز عليها كـــ "مسؤولية إنسانية" تُبنى على الاحترام المتبادل والتكافل. واعتماد العدالة الكونية معياراً للحكم على المواقف الحقوقية، لا الانتماء الإيديولوجي أو المصلحة القومية.
- **تحرير المؤسسات الحقوقية من الهيمنة السياسية،** فالمصداقية الحقوقية لا تتحقق إلا باستقلال المنظمات عن القوى الكبرى، واعتمادها على معايير موضوعية في رصد الانتهاكات، وجعلها أكثر تمثيلاً للتنوع الحضاري، وتفعيل دورها الدبلوماسي من خلال مواقف إنسانية موحدة تتجاوز الحسابات السياسية وتستجيب لضمير الإنسانية في مواجهة المآسي.

- **إعادة بناء مفاهيم العدالة والحقوق من منظور حضاري تعددي:** يرفض الاحتكار المعرفي الغربي، ويعتمد النقد والمراجعة لتطوير المعرفة الحقوقية بالجمع بين جميع المناهج الفكرية والتجريبية، ورصد وتقييم الممارسات الحقوقية عبر العالم.
- **إرساء التربية الحقوقية عبر المناهج التربوية:** بما يقدم رؤية حقوقية شاملة، توازن بين الحاجات المادية والروحية والفكرية للإنسان، وترسيخ قيم العدل والكرامة والمساواة بوصفها جزءاً من الهوية الإنسانية المشتركة، وتعميق القيم الحقوقية لدى الأجيال القادمة، وتعزيز دور المجتمع المدني في نشر ثقافة الحقوق القائمة على العدالة والتكافل لا على الصراع والمصلحة. وهو ما يؤكد دور الشعوب في الشهود الحضاري الإنساني "شاهداً على الناس" في الدفاع عن الحق والعدل، كما في قوله تعالى:"وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس" البقرة: 143.

الخاتمة:

أظهرت مأساة غزة بجلاء أنّ النظام الحقوقي الدولي يعيش أزمة قيمية عميقة، تتجاوز مجرد قصور في التطبيق إلى خلل في بنية التفكير الأخلاقي والسياسي. فاللانتقائية، والتحيّز، والعجز المؤسسي أدت جميعها إلى فقدان الثقة العالمية في العدالة الدولية.

إنّ استعادة المعنى الإنساني لحقوق الإنسان تقتضي تحرير القيم من الهيمنة، وإعادة الاعتبار لمفهوم العدالة الكونية التي لا تميّز بين دم وآخر، ولا تُخضع الكرامة الإنسانية لمعادلات القوة. ولذلك أصبح من الضروري إعادة تأسيس الخطاب الحقوقي على قاعدة العدالة والكرامة الانسانية المشتركة. وذلك بإدماج المنظور الأخلاقي والروحي في القيم الحقوقية، الذي يستمد مرجعيته من التفاعل الحضاري المتكافئ. وهو ما يمكن من بناء نظام حقوقي متعدد المرجعيات الحضارية لا يحتكر فيه الغرب تعريف القيم، حيث تكون العدالة والإنسانية فوق المصالح السياسية.

المراجع:

1. طه عبد الرحمان، تعددية القيم، ط1، 2001، المطبعة الوطنية، مراكش، ص11.

2. عبد الحسين شعبان، الانسان هو الأصل ــ مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2002.

3. أبوبكر تامبيدو، غزة: حينما تنهار القيم الإنسانية المزعومة، موقع منظمة التعاون الإسلامي: https://ar.puic.org/news/18355، يوم: 2025/10/15م.

4. بوسته مسعود، من الجزيرة إلى لولا دا سيلفا.. انتصار الضمير في غزة، **موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/، يوم: 2025/10/14م.**

5. ديمتري دلياني: الإبادة الإسرائيلية في غزة اعادت تعريف القيم الإنسانية وكشفت انهيار العدالة الدولية، موقع بركة: https://barakanews.dz/. يوم 2025/10/12.

6. سيلاديتيا راي، الحسابات الوهمية الإسرائيلية لحشد الدعم الأمريكي، 5 يونيو 2024، https://www.forbes.com/. اطلع عليه يوم: 2025/10/18.

7. عزت الرشق، عامان من حرب الإبادة.. غزة المستعصية على الانكسار تعمّق عزلة الاحتلال وتكشف خطره على الإقليم، موقع الجزيرة الإخبارية: https://www.aljazeera.net/ ، يوم: 2025/10/09م.

8. محمد أحميمد، حرب غزة وسؤال القيم، مجلة التنوير، https://atanwir.com/archives/5937، يوم: 2025/01/19م.

9. أولويات الحركة الحقوقية في منطقة متأزمة وفي ظل نظام دولي متداعي، 2-5-2024، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،

10. **إيديولوجيا حقوق الإنسان، عبد الإله بلقزيز**، صحيفة الخليج، 9 سبتمبر 2024

11. هيومن رايتس ووتش، ميتا: الرقابة المنهجية على المحتوى الفلسطيني 20ديسمبر 2023، https://www.hrw.org/، أطلع عليه يوم: 2025/10/18.